

الفصل الرابع

نظام النقود الورقية

١ — نقود من الورق وهى ورق

يتبين لنا أن النقود المتداولة ، فى ظل نظام سبائك الذهب ، نقود تصنع من الورق . ولـسـكـنـا رأينا أن هذا الورق يصرف بالذهب ، فى شكل سبائك ، تستخدم لأغراض التسويات الدولية . ولاحظنا أن الثروة التى تختفى وراء هذه النقود ، تتكون من عنصرين : ثروة مادية فى شكل ذهب ، وهى أقل العنصرين . وثروة معنوية ، هى الثقة التى تحظى بها أوراق البنكنوت ، وهى أكبر العنصرين . وهذه الثقة ، إنما تتوافر لأوراق البنكنوت ، طالما يبقى صرفها بالذهب قائماً . ولن يستطيع بنك الإصدار ، الاستمرار فى صرف هذه الأوراق بالذهب ، إذا استمر استنزاف الذهب من خزائنه ، لدفع الحساب المدين للخارج . أى إذا تعرض ميزان المدفوعات لإختلال مقيم مزمع ، يتجلى فى وجود رصيد مدين باستمرار ، يطلب الدائنون الأجانب دفعه فى شكل ذهب .

ولنفرض الآن أن هذا الإختلال المتوالى فى نظام المدفوعات ، ساق بلدا من البلاد التى تتبع نظام الذهب ، إلى هجر هذا النظام ، وإلى الخروج على أوضاعه ، وإلى توقف بنكه المركزى ، عن دفع قيمة أوراق البنكنوت

المصدرة بالذهب ، وإلى حظر حكومته إصدار الذهب إلى الخارج . فماذا تكون طبيعة النقود المتداولة ؟ وعلام تتوقف قيمتها ؟

من الواضح أن أوراق البنكنوت التي كان يتداولها الأفراد ، قبل الخروج عن نظام الذهب ، تستمر في التداول . ولكنها في الحالة الجديدة ، تفقد جانباً من قيمتها ، أو قوتها الشرائية بالنسبة للذهب . وعلى ذلك فهي تفقد جانباً من قيمتها الخارجية ، أو قوتها الشرائية بالنسبة للعملة الأجنبية ، التي لا تزال مرتبطة بنظام الذهب . وبمعنى آخر ، لا بد وأن يحدث ارتفاع ، في أسعار الصرف بالعملة الأجنبية .

فإذا كان سعر الصرف عند مستوى التعادل ، للدولار وبالنسبة للعملة المصرية ، هو ٢٠ قرشا للدولار الواحد ، عندما تكون العملة مرتبطين بنظام الذهب . فإن سعر الصرف للدولار قد يرتفع إلى ٢٥ قرشا مثلاً ، إذا انفصلت عروة اتصال الجنيه المصري بنظام الذهب ، مع بقاء الدولار متصلاً بهذا النظام . فارتفاع سعر الصرف للعملة الأجنبية ، يمثل إذن التدهور الذي يصيب القوة الشرائية للعملة القومية . ويعتبر في نفس الوقت دليلاً على عجز البلد ، الذي تدهورت القيمة الخارجية لعملة ، عن تحقيق فائض في ميزان مدفوعاته . أو على الأقل يعتبر دليلاً على عجزه عن تحقيق توازن في ميزان المدفوعات ، وذلك خلال الفترة التي سبقت ارتفاع أسعار الصرف .

ولكن الخروج عن نظام الذهب ، وارتفاع أسعار الصرف الأجنبي ، وتدهور القيمة الخارجية للعملة القومية ، قد يكون ناشئاً عن عجز الحكومة في تحقيق التوازن في ميزانيتها . فإذا زادت النفقات الحكومية على الإيرادات الحكومية ، واضطرت الحكومة لسبب من الأسباب ، إلى عدم التحكم من ضغط النفقات ، إلى

الحد الذى يحقق تعادلا بينها وبين الإيرادات المنخفضة ، أو إذا اضطرت إلى عدم فرض ضرائب دخل مرتفعة ، ترفع الإيرادات الحكومية ، بحيث تبلغ الرقم المرتفع للنفقات ، إذا عجزت الحكومة إذن عن تحقيق التوازن بين جانبي الميزانية ، فإنها تجد نفسها مرغمة على الاقتراض ، لسداد العجز الظاهر في الميزانية .

وهذا الاقتراض يأخذ أحد الأشكال الآتية : أولا — أن تعقد قرضا أهليا ، تستخدم حصيلته لمواجهة النفقات الحكومية للزيادة : وعقد القرض ونتأجه في الحياة الاقتصادية ، يشبه تماما عمل « المضخة الماصة الكابسة » . فالقرض يمتص قوة شرائية من أيدي الجمهور ، كانت في الغالب قوة شرائية عاطلة ، أى تقوداً مكتنزة ، لا أثر لها في النشاط الإقتصادى ، ولكنه يعود ويقذف بهذه القوة الشرائية التي تجمعت لدى الحكومة ، إلى التداول . وعلى ذلك فإن القرض يحرك هذه القوة الشرائية ويعبئها ، وذلك عن طريق دفعها إلى أفراد الجمهور ، في شكل مرتبات للموظفين ، أو إيرادات للمقاولين ورجال الأعمال والصناعة . ومن شأن ذلك أن تؤثر هذه القوة الشرائية ، التي كانت عاطلة ، فتحولت إلى قوة عاملة نشيطة ، في مستويات الدخل والأسعار ، فترفع بها . وبعبارة أخرى يؤدي عقد القروض الأهلية إلى تحقيق ، ما يسميه الإقتصاديون بالتضخم Inflation . وليس أدل على هذه الحقيقة وأثبت لها ، من أن جميع أحوال التضخم التي حدثت في جميع بلاد العالم ، وفي مختلف الأوقات والظروف ، كانت قرينة عقد قروض حكومية . فمن العجب إذن ، أن يبقى الاعتقاد في مصر سائدا بأن القروض تؤدي إلى إنقاص القوة الشرائية ، في أيدي الجمهور ، ومن ثم إلى المساعدة في تحقيق هبوط في مستويات الأسعار .

والخطأ الذي يقوم عليه تفكير أصحاب هذا الرأي ، يرجع إلى اعتمادهم على ما يؤدي إليه القرض من امتصاص للقوة الشرائية أولاً . ولكنهم يقفون عند هذه النقطة ، فلا يتبعونها إلى نتائجها النهائية . وهي عملية السكس بالنسبة للمضخة ، وعملية القذف أو الدفع للقوة الشرائية ، وهي التي تحدث عند إنفاق حصيلة القرض على مختلف المشروعات ، سواء كانت هذه المشروعات منتجة ، كانشاء مشروعات لارى ، أو كانت مدمرة للثروة ، كالإنفاق على الحرب .

ثانياً — أن تقترض من النظام المصرفي ، أو من البنك المركزي . ومن شأن هذا ، أن يؤدي إلى نفس النتائج ، التي أشرنا إليها .

ثالثاً — أن تعقد قرضاً إجبارياً من الجمهور كله ، وهذا عن طريق قيامها بطبع أوراق نقدية جديدة (١) ، تصدرها وتدخلها في التداول . ومن شأن هذا أن يؤدي مرة أخرى ، إلى نفس النتائج التي نوهنا عنها .

ومهما كانت الطريقة التي تتبع ، فإن أثر زيادة الإنفاق الحكومي ، هو خلق دخول نقدية جديدة . وزيادة الدخل النقدي الأهلي ، تقتضى زيادة في إنفاق الأفراد . وزيادة إنفاق الأفراد ، يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل ، وإلى زيادة الواردات أيضاً ، نتيجة لزيادة ما يشتريه الأفراد من السلع الأجنبية . وكل هذا من شأنه في النهاية ، أن يجعل ميزان المدفوعات ، يتعرض لخلل واضطراب ، ينشأ عن عدم تمكن البلد من بيعها إنتاجها سلعا وخدمات ، في الأسواق العالمية بأسعار مرتفعة ، وعن زيادة ما تشتريه من الإنتاج الأجنبي ، في شكل سلع وخدمات . فإذا اختل ميزان المدفوعات وغدا غير موافق

(١) أو تسكيب البنك المركزي بزيادة كمية البنكنوت المتداولة دون أن يقابلها غطاء ذهبي .

للبلد ، أى تحول إلى ميزان مدين ، فإن ثمة دليلا على وجود انهيار فى قيمة العملة ، سابقا لحدوث هذا الاختلال ، كما هو الشأن فى الحالة التى أشرنا إليها الآن ، أو كان هذا الاختلال نذيراً بانتهاء فى قيمة العملة ، إذا لم تسكن قد انهارت قيمتها بعد .

وغنى عن القول ، أن النقود الإلزامية ، وهى النقود الورقية غير القابلة للصرف بالذهب ، وإن اتجهت قيمتها للانخفاض بالنسبة للذهب ، وبالنسبة لغيره من السلع والخدمات ، فإنها لا تفقد قيمتها إطلاقاً . بمعنى أن عدم ارتكازها على الذهب ، واستنادها إليه ، لا يغير من شأنها ، ولا يضعف من أهمية الوظائف التى تؤديها . فطالما تتوافر فيها ثقة الأفراد ، وطالما تحظى بقبول عام فى التبادل وطالما لا تفرط السلطات النقدية فى إصدارها ، بحيث تنوالى زيادة كمية هذا النوع من النقود ، دون أن تقف عند حدود معينة ، فإن فقدانها لصفة السلعية أو « للقيمة الذاتية » ، أى قيمتها المستمدة من قيمة السلعة التى تصنع منها ، لا يغير من صفتها النقدية ولا يضعف من مكانتها . فالقيمة السلعية للنقود الورقية الإلزامية ، قيمة زهيدة ، لا تكاد تذكر ولكن على الرغم من انعدام القيمة السلعية لهذا النوع من النقود ، فإننا لا نزال نعتبرها أحسن أشكال الثروة . وأفضلها وأسمىها (١) ، لاشئ ، إلا لأنها نقود ، نستطيع عن طريقها ، أن نحصل على كل الثروات العينية وغير العينية ، التى تتيح لنا ملكيتها للنقود إحرازها . فما السر فى ذلك ؟ ومتى تبقى النقود الورقية محتفظة بقدر معين من القيمة ؟

(١) بشرط ألا يفقد الجمهور ثقته فى النقود ، بحيث ينتهى الأمر به إلى الهرب منها ، وتفضيل أى نوع من الثروة عليها ، كما حدث ذلك بالنسبة للمارك الالماني بعد هدنة الحرب العالمية الأولى .

٢ — قيمة النقود الورقية

لنعد مرة أخرى إلى النقود الذهبية ، إلى تلك القطع الذهبية المستديرة ، التي إذا فحصناها ، وجدنا عليها نقوشا خاصة وكتابة معينة ، تدل على علاقتها بوحدة النقود ، كأن تكون جنيهها مثلا ، أو نصف جنيه . ولنسأل أنفسنا ماذا حدث لهذه النقود عندما قامت الحكومات بسحبها من التداول النقدي ، وحرمانها من الصفة النقدية البحتة (١) ؟ لو نظر القارئ إلى أية جريدة من جرائدنا اليومية التي تعنى بنشر أسعار الذهب ، في سوق الصاغة بالقاهرة ، لوجد على رأس قائمة الاسعار ، العبارات الآتية : « الجنيه صورة الملك : ٣٩٢ قرشا ، والجنيه صورة الملكة : ٣٨٥ قرشا . ومعنى هذا أن الجنيه الذهب ، عندما قضت المقادير بعزله عن العرش الذي تبوأه طويلا ، في القيام بوظيفة الوسيط في التبادل ، لم يفقد قيمته ، ولم يضع ذلك من مكانته ، لأن للجنيه الذهب قيمة ذاتية حقيقية ، تتمثل في قيمة المعدن الذي يحتوي عليه ، أى في قيمة السبيكة الذهبية المصنوع منها . وقد تتولاك الدهشة ، أن تلاحظ ارتفاع هذه القيمة ، التي خطيت بها قطعة الجنية الذهب ، في هذه الايام ، بالنسبة لوحدة النقود . وهذا الارتفاع في القيمة ، إنما يمثل إلى حد كبير ، مدى التدهور الذي أصاب القوة الشرائية للنقود التي نعرفها الآن وهي « الجنيه الورق » . ولكن هذه العبارة تلقى لنا ضوءاً جديداً ، على حقيقة موقف « الجنيه الورق » . فعلى الرغم من أن الجنيه الورق ، لا يتمتع بقيمة ذاتية ، لأن الورق المصنوع منه لا يساوي شيئا ، فإن له قيمة ، تضارع $\frac{1}{100}$ من قيمة الجنيه الذهب (صورة الملك) . وبقاء قدر من القيمة أو القوة الشرائية للجنيه الورق ، لا يرجع إذن إلى قيمة حقيقية ذاتية ، يستطيع أن يستند عليها ، وأن يفاخر بها غيره من السلع ،

(١) وفوق ذلك فإن مالكيها من الأفراد يؤثرون بيعها كسبيكة من الذهب ، على استخدامها كنقود لارتفاع قيمتها كسلعة عن قيمتها كنقود .

وإنما يرجع إلى تلك الصفة القانونية ، التي أسبغت عليه بحكم القانون ، والتي عينت له وظيفة معينة ، بين جميع السلع الأخرى ، يتخذها الناس ، وسيطا في التبادل ومستودعا للقيم ، ومقياسا لها . كما يرجع أيضا ، إلى خضوع الناس لحكم القانون ، واحترامهم لأوضاعه ، والعمل بأوامره ، وقبولهم « الجنيه الورق » قبولاً عاماً ، كقوة شرائية عامة ، يستطيعون أن يعتمدوا عليه في أداء الوظائف التي أشرنا إليها ؛ اعتمادهم على الجنيه الذهب تماماً . ولو فرضنا أن قانونا صدر بهزل « الجنيه الورق » من وظيفته ؛ وحرمانه اختصاصاته ، واستبداله مثلاً بجنيه من « الجلد » أو جنيه من « الأسبستوس » ، أو حتى بجنيه آخر من الورق ، أحمر اللون مثلاً ، لفقد الجنيه الذي نحمله كل شيء ، وهبطت قيمته إلى الصفر ، وغدا جثة هامدة بلا روح ، لا خير فيها ولا نفع .

فقيمة الجنيه الورق إذن ، وقوته الشرائية ، قيمة مشتقة من حكم القانون ومن العرف معاً . فإذا أدار التمانون ظهره أو أدار العرف ظهره ، لا قيمة نقود ورقية ، مهما كان أمرها ، لولت قيمتها وأدبرت عنها كل الأهمية التي تحظى بها . والذين لا يزالون يحتفظون « بالمارك الورق » أو « بالكرون الورق » الذي كان سائداً في التداول في كل من ألمانيا والنمسا ، عقب هدنة الحرب العالمية الأولى كأثر من آثار مضارباتهم بالنقد الأجنبي ؛ وهي مضاربة أقبل الناس عليها إقبالا شديداً في تلك الأيام ؛ يعلمون هذه الحقيقة تمام العلم وهي حقيقة كلفهم تعلمها ، تحمل خسائر قد تكون فادحة .

ولكن علام يقوم عرف الناس في تقديرهم لقيمة النقود الورقية ؟ ثم لماذا يستطيع الجنيه الذهب أن يشتري الآن ٣٩٢ نسخة من جريدة الأهرام مثلاً ، بينما لا يستطيع الجنيه الورق شراء غير ١٠٠ نسخة فقط ؟ وفي وضع آخر ، ما مصدر القوة الشرائية ، التي يتمتع بها الجنيه المصري

الورق ، وما العوامل التي تحدد هذه القيمة ؟ .

إن الجنيهات الورقية التي نحملها في جيوبنا ، مضافا إلى ذلك ما نملكه من ودائع في مصارفنا ، تمثل قوة شرائية في أيدينا . وهذه القوة الشرائية ، إذا قذفنا بها إلى الأسواق ؛ مختلف أنواع الأسواق ، التي تشتري وتباع فيها مختلف أنواع السلع والخدمات ، لتعيّن بينها وبين كل نوع من هذه السلع نسبة ؛ وهذه النسبة هي التي تحدد سعر كل سلعة أو خدمة في السوق . فالقوة الشرائية الموجودة لدينا ، تتوزع إذن بين عدد كبير من المسالك والقنوات ، تجري فيها تيارات مستمرة ؛ تختلف قوة اندفاعها وسرعة جريها بين مسلك وآخر . ولكن هذه التيارات تصادف أثناء سيرها ، تيارات مختلفة من السلع والخدمات ، وتقابل هذه التيارات ببعضها البعض ؛ تقابل التيارات النقدية ، بالتيارات السلعية ، هو الذي ينشأ عنه تحديد أسعار السلع ، أي تحديد قيمتها بالنقود ؛ وكذلك ينشأ عنها تحديد قيمة النقود أو قوتها الشرائية في عمومها بالنسبة للسلع . ولكن هذا العرض ، يحتاج إلى قدر من التفصيل .

لنفرض أن لدينا في مصر كمية كلية من النقود ، تبلغ ٤٠٠ مليون من الجنيهات ، تتمثل في أوراق البنكnotes المصدرة ، والودائع الموجودة بالمصارف وهذا الرقم يمثل فعلا ، ما كنا نملكه من موارد نقدية في نهاية سنة ١٩٤٧ . ولنفرض أننا في مصر ، رأينا أن نحتفظ بنصف هذه الموارد النقدية لتشبع رغبة معينة ، وهي الميل للاكتناز ، أو التفضيل النقدي ؛ أي لنحتفظ بنصف هذه الموارد لتبقى عاطلة ، لا أثر لها في النشاط الإنتاجي . فكمية النقود المكتنزة موجودة دائما وأبداً لدى الأفراد ؛ وهي تتنقل بينهم ، نتيجة لتنقل الثروات العينية القديمة ، وتداولها من ملكية فرد إلى ملكية فرد آخر .

وأقصد بالثروات العينية القديمة ، كل الثروة العقارية والصناعية ، أو ما يمثل هذه الثروات من أوراق مالية ، موجودة فعلاً في أول سنة ١٩٤٧ .

فكل فرد يحاول أن يوزع ملكيته للموارد ، بين الموارد العينية وبين الموارد النقدية ، حسبما يرى في هذا التوزيع ، ما يكفل له أكبر قدر من المنفعة . وقد يرى المصريون جميعهم ، أن احتفاظهم بمبلغ ٢٠٠ مليون من الجنيهات ، في شكل أرصدة نقدية عاطلة ، يحقق لهم توفر تلك النسبة من الموارد التي يملكونها ؛ وهي النسبة التي يقدرّون ضرورة توافرها ، لإشباع ميلهم للاكتناز ، أو ميلهم للتفضيل النقدي . وليست هذه النسبة ثابتة بطبيعة الحال . فقد تزيد وقد تنقص ، تبعاً لتغير الميل للاكتناز . وهي تزيد ، إذا زادت الرغبة في الاكتناز ، نتيجة شعور الأفراد ، بأن الأحوال الاقتصادية ليست على ما يرام ؛ إذ يحاولون جانباً من الموارد النقدية العاملة ، التي كانوا يستخدمونها في شؤون الإنتاج ، إلى أرصدتهم النقدية العاطلة ، توقياً من الخسائر المحققة ، أو التي يرون أنها محققة (١) . وقد تنقص إذا قلت الرغبة في الاكتناز ، نتيجة شعورهم ، بأن الأحوال الاقتصادية ، تبشر بالخير ؛ وأنه من خطئ الرأي ، تعطيل جانب كبير من الثروة ، في شكل نقدي ، لا يدر لهم دخلاً ، في الوقت الذي يستطيعون فيه انتهاز فرص الربح المواتية المحققة ، إذا وجهوا جانباً من أموالهم المكنتزة ، لتتحول إلى أرصدة نقدية نشيطة ، يستخدمونها في عمليات الإنتاج .

إذا ثبت هذا ، فإن النصف الباقي من الموارد النقدية ، يتكون إذن من

(١) انظر هذا الكتاب ص ١٦ .

أرصدة نشيطة ، تستخدم لتمويل عمليات الإنتاج على إختلاف أنواعها . وبمعنى آخر تستخدم هذه الأرصدة فى الإنفاق على إنتاج السلع والخدمات ، التى يرى المنتجون حاجة الجماعة إليها . وتتكون هذه السلع والخدمات ، من مجموعتين عامتين رئيسيتين :

أولاهما - جميع السلع والخدمات التى تصلح لإشباع حاجات الأفراد ، إشباعاً مباشراً ، ومثل ذلك مواد الغذاء ومواد الكساء ، وجميع الخدمات التى يحتاج إليها الناس فى حياتهم اليومية ، كخدمات النقل بالسكك الحديدية والسيارات والأوتوبيسات ، والتعليم ، وخدمات الأطباء وما إلى ذلك .

وثانية هاتين المجموعتين ، تتكون من جميع السلع التى تنتج ، لا لتشبع حاجة مباشرة ، وإنما لتساعد وتعين على إنتاج سلع وخدمات تشبع حاجات مباشرة ، ومثل ذلك إنتاج مختلف أنواع الآلات والأدوات التى تستخدم فى الإنتاج . وإنشاء السكك الحديدية ، وبناء المصانع وما إلى ذلك (١) .

وجلى أن الأرصدة النقدية : التى تنفق على شئون الإنتاج بنوعيه ، تولد دخولا ، يحصل عليها كل من يساهم بجهوده ، أو يساهم بما يملكه من أرض أو عقار أو رؤوس أموال عينية ، فى عمليات الإنتاج . وهذه الدخول النقدية التى تحصل عليها عوامل الإنتاج ، أو بالأحرى التى يحصل عليها الأفراد الذين يملكون هذه العوامل ، تولد دخولا جديدة عن طريق إنفاقها . وهكذا نجد أن التيار النشيط من النقود ، الذى يتدفق فى الأسواق ، يعمل حثيثا فى خلق دخول

(١) انظر كتابنا مقدمة علم الاقتصاد ص ١١٦ .

جديدة متتابعة ، كل منها يعمل على خلق غيرها من الدخول ، تنفرع عنه وتنشق منه . فالأجر الذى يحصل عليه العامل فى مصنع الغزل والنسيج بالحلة الكبرى ، والذى ينفق على مختلف شئونه ، يخلق دخلاً للخباز والبقال وصانع الأحذية ، ودار السينما ، ومصلحة السكك الحديدية وغيرها . وكل دخل يحصل عليه كل واحد منّا ذكرنا ، عند إنفاقه له ، يخلق دخلاً جديدة ، وهكذا .

ولا يخفى أنه كلما نشط الإنفاق ، كلما نشط الإنتاج تبعاً لذلك . على أن نشاط الإنفاق ونشاط الإنتاج ، يقتضى نشاطاً مماثلاً ومناسباً ، من جانب تيار النقود العاملة . فكلما اشتد معدل جريان هذا التيار ، وكلما زادت سرعة تدفقه ، كلما بلغ الدخل الأهلى النقدي ؛ وهو مجموع الدخول ، التى تحصل عليها عوامل الإنتاج ، خلال فترة من الزمن هى العام عادة ؛ كلما بلغ هذا الدخل أضعافاً مضاعفة ، كمية النقود العاملة المتداولة . فإذا دارت كمية النقود العاملة وقد قدرنا حجمها فى مصر ، بما يعادل ٢٠٠ مليون من الجنيهات ، خمس مرات مثلاً خلال العام ، فى مختلف المسالك والقنوات التى تسلكها ، مشبعة حينئذ تسرى ، نشاطاً وإنتاجاً وخلقاً ، لمختلف السلع والخدمات ، وتاركة أيتها تتدفق دخلاً جديدة ، تتخلف عنها ؛ أذكر أنه إذا بلغت سرعة دورانها ، من حيث خلقها للدخول ، وبعثها للإنتاج ، خمس مرات فى العام ، فإن الدخل الأهلى النقدي فى مصر ، يبلغ فى هذه الحالة ١٠٠٠ مليون من الجنيهات ؛ أى يبلغ خمس مرات كمية النقود العاملة النشيطة . ويقابل هذا الدخل النقدي الذى حصل عليه الأفراد ، وحصلت عليه جميع الهيئات والمؤسسات ، فيضاً من الإنتاج الحقيقى ، أخذ شكل الخدمات كما أخذ شكل السلع ، على اختلاف أنواعها ، وعلى تفاوت قابليتها للاستهلاك ، كأن تكون ثمنياً ودقيقاً وخبراً ، وكأن تكون قطناً خاماً وغزلاً ونسجاً وملابس جاهزة . وكأن تكون خماً

وحديداً وصلباً وقضباناً من الحديد وصفائح من الصلب ، ثم سيارات وقاطرات مثلاً .

ولنفرض أن قيمة الإنتاج الحقيقي الذى أخذ شكل خدمات ، وشكل سلع قابلة للاستهلاك مباشرة ، بلغت ٨٠٠ مليون من الجنيهات ؛ وأن قيمة الباقي من الإنتاج الحقيقي . وقدره ٢٠٠ مليون من الجنيهات ، أخذ شكل سلع غير قابلة للاستهلاك المباشر ، لأنها تتمثل فى المواد الأولية كالقطن والياف الكتان والسلع نصف المصنوعة ، كغزل القطن والكتان والمنسوجات الخام ؛ والسلع تامة الصنع ، غير القابلة للاستهلاك الشخصى المباشر ، كآلات الغزل والنسيج ، أو مباني المصانع أو مولدات القوة المحركة ، أو ما إلى ذلك .

فإذا كانت الدخول النقدية ، التى حصل عليها المصريون ، خلال العام ، وفاق الجهود التى بذلوها فى الإنتاج عاملين ؛ وجزاء التنازل عن حق استعمال أملاكهم ، فى متنوع أشكالها ، وعلى اختلاف صورها ؛ لتسهم هذه الأشياء المملوكة لهم ، فى خلق الطيبات ، وفى العون على تهيئة الفرصة للجهود العاملة ، فى أن تستكمل الانتاج عدته ، وأن توفر له هيكله ومادته ؛ إذا كانت هذه الدخول قد بلغت ١٠٠ مليون من الجنيهات ، كما رأينا ؛ لكان على المصريين ، أن يفكروا فى طريقة التصرف فى هذه الدخول ، وأن يتدبروا توزيعها على مختلف الأغراض والشئون ، بحيث ينبجم عن تصرفهم ، أقصى ما يتطلبون إليه من رغد العيش ، وأكبر ما يصبون إليه من تحقيق المآرب والمنافع ، التى يروق لهم الظفر بها .

ولو أننا تخيلنا أن المصريين فى مجموعهم ، على اختلاف نزعاتهم ، وتباين أهوائهم ؛ وعلى تفاوت الدخول التى يحصل عليها كل فرد فيهم ؛ قد دبروا

أمرهم ، علي أن ينفقوا من دخولهم ما يعادل ٨٠٪ منها ؛ أى أن ينفقوا منها ٨٠٠ مليون من الجنيهات ، ليشبعوا حاجاتهم المباشرة إلى الخدمات و سلع الاستهلاك ؛ فإننا نجد أن ٨٠٠ مليون من الجنيهات ، تتدفق في مختلف المسالك ، لتقابل دخلاً حقيقياً أنتج في شكل سلع استهلاك ، تبلغ قيمته ٨٠٠ مليون من الجنيهات . وفي هذه الحالة تبقى أسعار طيبات الاستهلاك ، معادلة لنفقات إنتاجها ؛ وتبقى القوة الشرائية للنقود ، حافظة لمستواها ، الذي كانت قد بلغت في الماضي .

وثبات القوة الشرائية للنقود ، أو ثبات قيمتها في هذا المعنى الخاص ، أى بالنسبة لتلك المجموعة من السلع والخدمات ، التي تلعب دوراً خطيراً في تحديد مستوى العيش ، والتي يتوقف عليها رخاء الجماعة أو عوزها ، عامل هام في تحقيق قدر كبير من التوازن الإجتماعى . فلا تفوز طبقة من الطبقات بشريحة أكبر من الدخل الأهلئ الحقيقى ، أى بقدر أكبر من طيبات الاستهلاك ؛ على حساب طبقة أو طبقات أخرى .

٣ - الانكماش وارتفاع قيمة النقود

ولكن لنفرض جدلاً أن المصريين كانوا أكثر تحوطاً للمستقبل ، وأشد حرصاً على تفادى أخطاره ؛ لنفرض أنه قد ملكهم شعور ، بأن الغد يحمل في طياته ما ينذر بالصعاب والمشاق ، وأنه خليف بهم ، أن يعدوا أنفسهم لاحتمالات سيئة ، لا يريدون أن تباغتهم ، من غير استعداد لمواجهةها ؛ فأثروا السلامة ، وعملوا على التقدير على أنفسهم ، وقرروا أن ينفقوا من دخولهم ٧٠٪ منها ؛ أى أن ينفقوا ٧٠٠ مليون من الجنيهات ، فماذا يحدث ؟ في هذه الحالة ، يتجه نيار من الدخول ، يتشعب في تدفقه إلى مجار صغيرة متنوعة ، تبلغ قوتها

جميعاً ٧٠٠ مليون من الجنيهات ، لتقابل تياراً آخر من الدخل الحقيقي ، في شكل سلع استهلاك ، تبلغ نفقات إنتاجها ٨٠٠ مليون من الجنيهات ، وعلى ذلك لابد وأن تنخفض أسعار سلع الاستهلاك في مختلف الأسواق ، دون نفقات إنتاجها ؛ إذا ابتغى منتج هذه السلع أن يتخلصوا منها ، عن طريق البيع ؛ وأن يتبعوا القول المأثور « الخسارة القريبة ولا المكسب البعيد » . فهبوط أسعار سلع الاستهلاك إذن ، ينشأ عن ميل الأفراد لإدخار جانب من دخولهم يزيد في حجمه عن حجم الإدخار الحقيقي ، الذي قرره المصريون جميعاً ، بصفاتهم منتجين ؛ والذي أخذ هذا الإدخار الحقيقي ، شكل سلع إنتاج أو أدوات إنتاج .

ومن شأن اتجاه أسعار سلع الاستهلاك إلى الانخفاض ، أن يحدث ما يسمى بحالة الانكماش Deflation ؛ حيث يعنى منتج سلع الاستهلاك بخسائر نتيجة ارتفاع المبالغ التي أنفقوها ، في سبيل إنتاج هذا النوع من السلع ، فوق مستوى أسعارها . فإذا حدث ذلك ، فإن القوة الشرائية للنقود تعتبر أنها قد ارتفعت عما كانت عليه . وارتفاع القوة الشرائية للنقود إذن ، أو ارتفاع قيمتها ، إنما هو نتيجة نقص حجم التيار المتدفق من الدخول ، لشراء سلع الاستهلاك عن حجم نفقات إنتاج هذه السلع . وغير خاف ، أنه ما تركت الأحوال الاقتصادية وشأنها ، فلم تتدخل السلطات النقدية في الموقف ، فإن حالة الانكماش هذه ، لاتقف عند الحد الذي وصلت إليه في مبدأ الأمر ؛ بل سرعان ما تجمع لنفسها من القوة ، ما يجعلها تتغلغل أكثر وأكثر ، فتشيع هنا وهناك ، في الحياة الاقتصادية ، داعية إلى خلق حلقة جديدة من الانكماش ، طائة على مضاعفة عدد هذه الحلقات ، وإلى سرعة ظهورها وسريان فعلها . فما يلبث منتج سلع الاستهلاك ، تحت وطأة الخسارة التي تعرضوا لها ، أن

يخففوا من نشاطهم ، وأن يضيقوا من مجال أعمالهم ، وأن يستغنوا عن بعض العمال الذين يعملون لديهم ، أو أن يخفضوا من الأجور المدفوعة لهم . وكل هذا يدفع بالدخل الأهلى النقدي إلى النقص . فيهيض دخل المصريين النقدي ، إلى مستوى ، يقل عن المستوى الذى كان قد بلغه . ويقل تبعاً لذلك دخلهم الحقيقى . ولكن تبقى القوة الشرائية للنقود مرتفعة ، بحيث تستطيع وحدة النقود أن تحصل لمنفقيها ، على حجم من السلع ، يزيد عن الحجم الذى كانت تشتريه قبل حدوث الانكماش .

ولعل القارئ يدرك إذن نتيجة لهذا التحليل ، أن إنجلترا والولايات المتحدة نجحتا خلال الحرب العالمية الثانية ، فى المحافظة على مستوى أسعار سلع الاستهلاك ، عند حدود معقولة ، لأنهما عملتا على المحافظة على منسوب تيار الدخل النقدي ، الموجه للاتفاق على سلع الاستهلاك ، بحيث يبقى معادلاً قدر الإمكان ، مع ما كان يستطيعه الجهاز الإنتاجى ، فى كل من البلدين ، من إنتاج سلع الاستهلاك . وإنتاج سلع الاستهلاك ، كان مقضياً عليه بأن يبقى عند أقل المستويات الممكنة ، ليطلق سراح أقصى قوة ممكنة لجهاز الإنتاج ، لتوجه إلى إنتاج معدات الحرب ولوازمه . والوسيلة التى وفق إليها هذان البلدان ، للمحافظة على منسوب الدخل الموجه للاتفاق الاستهلاكى ، هو فرض أقصى الضرائب على الدخل ، لىكى تستنزف من جيوب الناس ، أقصى ما يستطيع جهاز الضريبة جمعه . فبينما كانت القروض التى تعقدتها الحكومتان ، تقذف فى التداول ، بكميات طائلة من النقود ، تتحول إلى دخول ضخمة ، تستحث جهاز الإنتاج ، على أن يسخر كل القوى الممكنة المتاحة ، لإنتاج أكبر حجم من السلع المطلوبة الحربية والمدنية على حد سواء ؛ كان جهاز الضريبة ، تقطع من الجيوب ، أكبر شريحة من الدخل ، استطاع

اقتطاعها ، ويمتص من السوق ، أكبر مقدار من القوة الشرائية يستطيع امتصاصه (١) .

والانكماش حالة تقلقل بلا شك ، إذا تركت أموره تسير في أعنتها ، ولم يكن نتيجة سياسة مدبرة ، تهدف إلى كبت التضخم ، والرغبة في التخلص من أوضاره . فهو مستحب ، لو اتخذ علاجاً لحالة مرضية ، فشلت وسادت ، وغدت منبعاً للاضطراب والفوضى ، ومصدراً لاختلال في التوازن الاجتماعي . وأقصد بالحالة المرضية ، مانعانيه اليوم في مصر ، وماعانيه طول أمد الحرب ، من تضخم جارف طاغ كاسح ، أخل بالمقاييس المعهودة ، وأطاح بالوطيد من الأسس ، التي يقوم عليها بناء الإنتاج في مصر .

أما إذا كان الإنكماش ، نتيجة افتقار إلى الثقة ، وعوز إلى الاطمئنان للمستقبل ؛ أي إذا حدث نتيجة حالة نفسية مرضية ، تستبدت بفكر رجال الأعمال والصناعة ، وتحولهم عن متابعة نشاطهم ، في طريقه العادي ، فإنه يكون ظاهرة مرذولة ، يجب ألا تترك وشأنها ، تشيع من الدعر ، وتنتشر من الاضطراب وتعمل على تراخي الإنتاج وفتوره ، ما يسبب فقر الجماعة ، وانهايار مستوى العيش فيها ، وانتشار العطل بين أفرادها العاملين .

وسواء أكان أمر الإنكماش ، سياسة مرسومة ، توضع لمعالجة التضخم ، وإعادة الأمور إلى نصابها ؛ أم كان أمره ، ناشئاً عن مرض يستولى على جهاز الإنتاج ، فيعرض نشاطه للدوى والضمور ؛ فإن له نتائج معينة ، لها آثارها

(١) ولعل القارئ يدرك الآن ، الخطأ الشائع في مصر ، في مختلف الدوائر والأوساط ، بأن سياسة القروض ، تمتص النقد الفائض عن الحاجة ، وتسعف في علاج التضخم .

ولها خطرهما . ومن أهم هذه النتائج ، أنه يزيد من أعباء الديون على المدينين . وهذا وحده ، يؤدي إلى أفدح الكوارث ، ويولد للجاعة أعنى الصعوبات وأضنى المشاق . فديون الحكومة . والفائدة التي تدفعها لدائنيها ، وديون الأفراد والمؤسسات ، والفوائد التي تدفعها لدائنيها أيضا ، تغدو باهظة العبء ثقيلة الوطأة . ألا ترى أن المدين في مصر ، الذي يقترض من البنك العقاري المصرى قرصاً ، يبلغ ١٠٠٠ جنيه مثلاً ، عند ما يكون سعر قنطار القطن ٤٠٠ جنيه ، فإنه يقترض ، في الواقع ، ما يعادل قيمة ٥٠ قنطاراً من القطن ؟ وهلا ترى ، أنه إذا هبطت أسعار القطن إلى ٥ جنيهات مثلاً للقنطار ، فإنه يغدو مطالباً بأن يدفع دينه ، في شكل ثروة حقيقية ، تبلغ ٢٠٠ قنطار ؟ ثم ألا ترى ، أن عبء الدين قد زاد ارتفاعاً بما يعادل أربعين مرة ، عبئه الأصلي ؟

وفضلاً عن ذلك ، نجد أن أصحاب الدخول الثابتة ، كالموظفين وأرباب المعاشات ، وحملة السندات الحكومية والأهلية ، يغمون في أوقات الإنكماش ، جانباً أكبر من الدخل الحقيقي ، ويظفرون به على حساب رجال الأعمال ورجال الصناعة . وعلى الرغم من أن أجور العمال الحقيقية (١) ترتفع في أوقات الإنكماش ؛ إلا أنهم كطبقة ، يحملون أقسى الأعباء ، التي تتولد عنه . لأن عدداً كبيراً من الطبقة العاملة ، يجدون أنفسهم ، أو بالأحرى يجدون عملهم ، سلعة بائرة نافقة ، لا يوجد طلب عليها . ولذلك تدوى دخولهم النقدية الكلية ، ويتعرضون لكل أنواع المتاعب والآلام ؛ المتاعب والآلام

(١) الأجور الحقيقية ، هي عبارة عن السلع والخدمات ، التي تستطيع الأجور النقدية شراءها بمستوى الأسعار السائد ، عند الرغبة في معرفة مستوى الأجور الحقيقية

المادية في شكل عوز وفقر ؛ والمتاعب والآلام المعنوية ، إذ تأخذ صورة يأس وقنوط ، تستولى علي النفوس ، وتجعلها عرضة لأن يلتوى بها التفكير ، أو تشط عن سواء السبيل .

٤ — التضخم وانخفاض قيمة النقود

ولنفرض مرة أخرى ، أن المصريين في مجموعهم ، بدا لهم ما يعزز الأمل في المستقبل ، وساور خواطرهم الاعتقاد ، بأنه ليس هناك ما يبرر تقتيرهم على أنفسهم ، والمغالاة في ادخار جانب من دخلهم ، يعدل في حجمه ، ما اعتادوا ادخاره في سالف السنين ؛ وأنهم نتيجة لهذا اللون من التفكير ، آثروا ، أن ينفقوا على طيبات الاستهلاك من دخلهم السكلى الذى بلغ ١٠٠٠ مليون من الجنيهات ، نحو ٩٠٪ منه ، أو ما يعادل ٩٠٠ مليون من الجنيهات . فلو صحت نيتهم على اتباع هذه الخطة ؛ فإننا نجد أن تيارا من الدخل يبلغ حجمة ٩٠٠ مليون من الجنيهات ، يتدفق في مختلف المسالك التى تتجه إلى الإنتاج الحقيقى من طيبات الاستهلاك ، ليقابل تياراً من هذه الطيبات ، تبلغ قيمتها تبعا للأموال التى أنفقت على إنتاجها ، ٨٠٠ مليون من الجنيهات . ومعنى هذا أن يزيد الطلب على سلع الاستهلاك ، فوق العروض منها ونتيجة هذا الاقبال من جانب الطلب ، على حجم صغير نسبياً من العروض ، أن تتجه أسعار طيبات الاستهلاك للارتفاع ، بحيث تصل قيمتها السوقية إلى ٩٠٠ مليون من الجنيهات . ومعنى هذا أن يحصل منتجو سلع الاستهلاك ، على أرباح ، تنشأ عن ارتفاع أسعار سلعهم ، فوق نفقات إنتاجها . وهذه الأرباح ، التى يظفرون بها ، بسبب اشتداد الطلب على إنتاجهم ، تحثهم بدورها على الإقبال على الإنتاج ، فيهدفون إلى مواجهة الطلب المتزايد وإشباعه ، عن طريق توسيع

نطاق أعمالهم ، وزيادة ما يلتمسونه من قروض من النظام المصرفي ، لتمويل هذا التوسع ، وتمكينهم من زيادة إنفاقهم على شراء الخامات والمعدات ، وتأجير جهود طوائف جديدة من العمال .

وبما أن كل إنفاق يولد دخلاً ويخلق ثروة ، وبما أن المصريين ، يقبلون فرضاً على الاستمرار في خططهم ، التي تقوم دائماً على التوسع في الإنفاق الاستهلاكي ، للترؤد بقدر أكبر من متع الحياة ، كلما سنحت لهم الفرصة لذلك ؛ وكلما دان لهم الأمر ، وهان لهم سبيل تحقيق ذلك ، عن طريق زيادة دخولهم النقدية ؛ فإننا لا بد واجدون ، أن إقبال رجال الأعمال والصناعة على الإنفاق ، يؤيده إقبال الأفراد ، بصفاتهم مستهلكين على الإنفاق ؛ كل فريق في ميدانه الخاص به ؛ من شأنه أن يرفع مستويات الدخل إلى طبقات ومراتب أعلى ، عما كانت عليه ؛ ومن شأنه أيضاً ، أن يحقق ارتفاعاً متتابعاً متواصلاً في مستويات الأسعار . وكل هذا ينشئ حالة ، يسميها الإقتصاديون حالة التضخم Inflation .

ومن العرض السابق ، نستطيع أن نلاحظ إذن ، أن التضخم يبدأ في الظهور ، إذا أقبل الناس على الإنفاق ، وأدبروا عن الإدخار ؛ وإذا نشأ عن هذا الإنفاق ، نقص في طيبات الاستهلاك ، بسبب عدم كفاية المنتج منها دائماً ، مع حجم الدخل الموجه لشرائها . ولا شك أن ظهور التضخم ، يصحبه دائماً انهيار في قيمة النقود ، وضعف في قوتها الشرائية ؛ لأن حجم طيبات الاستهلاك الذي تشتريه وحدة النقد ، في أحوال التضخم ، يضمحل إذا قورن بحجم هذه الطيبات ، الذي كانت تشتريه وحدة النقد ، قبل حلول التضخم ، وذيوعه وانتشاره .

على أن هناك أمراً خطيراً تجدر ملاحظته ، وهو أنه إذا دارت عجلة التضخم ، ونشطت البواعث التي تدفعه إلى الظهور ؛ فإن الحركات والبواعث التي تفضي

إليه ، لا بد وأن تتصاعف قوتها ، وتعنف حركتها ، وتأخذ سبيلها في قوة دافعة طاغية ، كما امتد بها الأمد ، وكلما ذلت لها الظروف أسباب الشلطة . ولهذا فما لم تتخذ السلطات النقدية ، الإجراءات الكافية ؛ وما لم تتذرع بالوسائل الناجعة ؛ في وقف مد التضخم الطاغى ، وفي صد طوفانه الجارف ، في الوقت المناسب ؛ فإنه لن يكون هناك حد للمدى الذى يصل إليه ، ولن يكون هناك ما يهدىء من معدل سرعة اكتساحه ، أو يلطف من حدة آثاره ونتائجه . ولو رجع القاريء إلى أحداث السنوات العشرين ، وعمد إلى دراسة أحوال التضخم النقدى ، الذى سيطر على الحياة الإقتصادية فى ألمانيا ، وأخضعها لبأسه وجبروته ؛ لو رجع إلى هذه الحقبة من الزمن ، لأستطاع أن يدرك فداحة الأخطار ، التى تعرض لها نظام الحياة الإقتصادية ، فى تلك البلاد . فلقد ذهب بالطبقة الوسطى فى ألمانيا ؛ وهذه الطبقة هى دائماً ، عماد التوازن الاجتماعى ، وركنه الركين . كما عرض الطبقات الفقيرة والعاملة ، إلى أعنف الفقر وأذله ؛ وسطا على الأخلاق والمثل العليا . إذ كيف يؤمن بهذه المبادئ ، ويخضعه الضمير لسلطانها ، من يشعر بأن أهوال الفقر والجوع والحرب ، تكتنفه من كل ناحية ؛ ومن يلمس الدمار ، يذوى بأرفع أشكال الثروة ، التى عهد الناس الإطمئنان إلى قيمتها ؛ ألا وهى النقود .

فالتضخم إذن ، إذا شط وجمع ، وأطلق له العنان ، يغدو خطراً وبيلا وشرّاً مستطيراً ، يعصف بالكيان الاجتماعى ، ويخل بكل أسباب التوازن والإستقرار ، وينفضى إلى ذبوع فقدان الثقة ، ويشيع فى الحياة الإقتصادية ألوانا من الفوضى والاضطراب ؛ قد يكون من العسير إدراك مداها . ولهذا ، فإنه إذا استعصى التضخم على وسائل العلاج ، وخرجت أموره عن زمامها ، فقد

لا يكون هناك مفر ، من إزالة النظام النقدي كله ، وبناء نظام نقدي جديد في أنقاضه .

ولكن التضخم ، قد لا يأخذ هذا الشكل المفرع ؛ بل قد يكون أمراً يرغب فيه الناس ، ويطمثون إلى حدوثه ، ويعملون على تلمس الأسباب لظهوره وقيامه . وهو نوع من التضخم رقيق الحاشية ، لطيف الأوضاع ، هادئ الانطلاق ، متد السير ؛ يمكن أن يحاط بكل أنواع الضمانات ، وتقام حوله أنواع السدود ، ومختلف المصدات ، التي يمكن معها أن يطمأن إلى جانبيه وتتق شروره ولواحه . وهذا النوع من التضخم المعتدل ، إنما يكون ظهوره نتيجة سياسة مرسومة ؛ تهدف إلى تحقيقها السلطات النقدية ؛ وهذا إذا وجدت هذه السلطات ، أن الأحوال الاقتصادية ، قد طال ركودها ؛ وأن البطالة قد تفشت تفشياً ذريعاً بين عوامل الإنتاج ؛ وأنه لا يوجد أمل في إصلاح هذه الأحوال ، إلا بتدف قوة شرائية جديدة في السوق ، تجري في التداول ، كدخول للعمال ، الذين يوظفون في القيام بمشروعات عامة ، لاتسم بالسمة التجارية البحتة ؛ وإنما تأخذ صبغة الخدمات الجماعية ، مثل إنشاء الطرق ، وبناء المستشفيات ، وإقامة دور التعليم والتحف ، وما إلى ذلك .

وكل هذا يتطلب من الدولة ، أن تقوم بمقد قروض أهلية ، تثير حركة في السوق ، وتعرض أحوالها لقدر من النشاط ، يبعث فيها الحياة من جديد . ولهذا فإن علاج الكساد الجائم ، لن يكون إلا عن طريق التهاون ، في تحقيق التوازن في الميزانية الحكومية . فالنفقات الحكومية ، يجب أن تصمم ، بحيث تربو على الإيرادات . ويجب ألا ينظر إلى هذا العجز المالى ، كأنه شئ خطير يهدد بالوبال ؛ إذ ماذا يجدى مراعاة السداد في وضع الميزانية الحكومية ،

وماذا يفيد احترام الأوضاع والأصول المالية ، إذا كان التوازن الخاص بالاقتصاد القوي ، مختلفا كل الاختلاف .

هذه السياسات التي تهدف إلى تحقيق لون من التضخم ، في أوقات الكساد والركود ، سياسات تقتضيها سلامة النظام الإقتصادي كله ، وتفرضها فرضا الظروف والأحوال . وهي لن يخشى منها سوء المغبة ، وشر المصير ، طالما تتفانى السلطات النقدية في الأخذ بأسباب التحوط ، وملاحظة التطورات والاتجاهات التي تخضع لها مستويات الدخل والأسعار . فإذا بدر من البوادر ما يهدد بخروج التضخم عن حدوده المقدرة المرسومة ، أخذت السلطات النقدية الأمر في أيديها ، وعالجته بالحزم والحسم الواجبين .

ولقد كانت هذه السياسة ، التي ترمى إلى تحقيق قدر معتدل من التضخم هي التي أخذت بها إنجلترا عقب خروجها عن نظام الذهب سنة ١٩٣١ ؛ كما كانت السياسة التي وضع قواعدها روزفلت ، لمعالجة الكساد المتفاقم في الولايات المتحدة سنة ١٩٣٤ ، والتي اشتهرت إذ ذاك New Deal ، باسم « سياسة الإنعاش الإقتصادي » أو « البرنامج الجديد » .

وسواء كان التضخم أمراً أتت به المقادير جزافاً ، أو فرضته الظروف القاسية فرضاً ، أو كان سياسة متعمدة مقصودة ، تهدف إليها السلطات النقدية فإن له آثاره ونتائجه ، وهي عكس الآثار والنتائج ، التي لمسناها عند مناقشتنا لأحوال الإنكماش . فالديون الحكومية والأهلية ، والفوائد التي تدفع عليها يقدو عبؤها رقيقاً خفيفاً ، مما يساعد الميزانية الحكومية على أن تتخفف من تبعاتها ، ومما يساعد المشروعات ، على أن تجابه التزاماتها ، بدرجة كبيرة من اليسر . كما أن الدخل التي يحصل عليها رجال الأعمال ورجال الصناعة ،

تتجه إلى النمو ، وهي ظاهرة تدعوهم إلى المزيد من النشاط ، وإلى استشارة
حميتهم في انتهاز الفرص ، لإحراز أرباح مغرية . ولكن هذا النمو في أرباح
رجال الأعمال ورجال الصناعة ، يكون عادة على حساب ضمور الدخل الحقيقي ،
الذي يحصل عليه الأفراد ، ذوو الدخل الثابت . أما العمال ، فلا شك أنهم
يرحبون بأوقات الرواج والانتعاش ، لأن مجال الرزق والعمل يغدو مأموناً
مضموناً ، فلا يساورهم القلق ، ولا تخطر على نفوسهم تلك الأفكار السوداء ،
التي تسيطر عليهم ، في الأوقات التي يتراخي فيها النشاط ؛ حيث يدب إليهم
ديب الملح والجزع ، من تعرضهم لخطر الإستغناء عن جهودهم ، والقذف بهم
في عرض الطريق ؛ لا عمل لهم ، ولا مورد رزق . وهذا الترحيب بالرواج
يحدث ، على الرغم من أن الأجور الحقيقية التي يحصلون عليها ، قد تتعرض
للنقص ، بسبب إرتفاع الأسعار ، وغلاء المعيشة .

٥ — العملات الصعبة والعملات السهلة

إذا كان الأمر كما رأينا ، من حيث تمتع النقود الورقية بقيمة تحظى بها ،
على الرغم من عدم وجود أساس ظاهر واضح ، ترتكز عليه ؛ وإذا كنا
بيننا ، أن قيمة هذه النقود ، تتوقف على قدرتها ، في شراء نوع معين من السلع ،
هي الخدمات و السلع الإستهلاكية ؛ وإذا كنا لاحظنا أن هذه القيمة تتعرض
للنقص ، كما اتجهت أسعار الخدمات و سلع الإستهلاك إلى الإرتفاع ؛ كما تتعرض
للزيادة ، كما اتجهت أسعار هذه السلع إلى الإنخفاض ؛ إذا أصبح أمر هذا
كله واضحاً ، فكيف تتحدد القيمة الخارجية للعملة الورقية ، وعلام تستند
هذه القيمة ؟

لن يستدعى هذا منا مزيداً من الشرح ، فنحن نحيل القارئ على ما كتبناه في هذا الموضوع ، عند معالجتنا للقيمة الخارجية للنقود الذهبية . ولكن هناك بعض الملاحظات ، التي لابد من ابدائها .

فإذا كانت النظم النقدية في مختلف بلاد العالم ، نظماً حرة ، تدار وفقاً لسياسة داخلية مرسومة ، تضع قواعدها وأسسها ، السلطات النقدية في كل بلد ؛ فإن أسعار الصرف ، وهى الأسعار التي تمثل القيم الخارجية لكل عملة أهلية ، لن تجد حدوداً ، تشبه حدود الذهب ، في تقلباتها . فمن الميسور أن نتصور انهياراً لا حدود له ، يصيب قيمة العملة في الخارج ، أى قيمتها بالنسبة للعملات الأجنبية . ويحدث هذا الانهيار لسببين : أولهما - أن تكون القيمة الداخلية للعملة ، قد تعرضت لانهيار ذريع ، نتيجة الإفراط في إصدار النقود ، وشيوع حالة تضخم جامح ، وعجز خطير متلاحق في الميزانية الحكومية . وضعف بين واضح في جهاز الإنتاج ، يجعله غير قادر على مد السوق الداخلية والسوق الخارجية ، بفيض من الإنتاج ، يلاحق ويتابع الفيض المتوالى ازدياداً ، في كمية النقود المتداولة . فإذا صاحب هذه الحالة ، فقدان الثقة في العملة ، وضعف الأمل في نهوضها من كبوتها ؛ وإذا لازمها هجرة رأس المال النقدي القوي إلى الخارج ، هرباً من سوء العاقبة وشر المصير ، فإن أسعار الصرف للعملات الأجنبية ، لابد وأن تأخذ طريقها إلى الصعود السريع . وهذا إذا تركت سوق الصرف حرة ، فلم تخضع لرقابة نقدية ، تقيد حرية التصرف ، وتحبس الأموال القومية والأجنبية عن الإنطلاق ، هرباً إلى مركز مالى مأمون

وثانيهما - أن يتعرض ميزان المدفوعات لاختلال ، تدل الدلائل على أنه اختلال مقيم . فإثبت أن الرصيد المدين لهذا الميزان ، ليس أمراً عارضاً ،

ما يلبث أن يزول ؛ ولكنه ظاهرة ، يخشى أن تبقى طويلاً ، نتيجة الاضطراب والتصدع الذي أصاب الكيان الإقتصادي القومي ، نتيجة إرتفاع نفقات إنتاج السلع في الداخل ؛ أو انضوب معين الكفاية الإنتاجية لعوامل الإنتاج ، أو عدم متابعة النظام الإقتصادي الداخلي ، لسير الأحداث ، وتطور الاختراعات والفنون ؛ أو استمرار معدل تزايد السكان ، دون أن يصحب ذلك ، تزايد مناسب في الكفاية الإنتاجية ، أو في الموارد ؛ أو نتيجة حرب مدمرة ، أطلحت بالجانب الأكبر من المعدات الإنتاجية . إذا توافرت كل هذه العوامل أو بعضها ، فإن مقدرة البلد على التصدير تضعف ، في الوقت الذي تزداد فيه حاجات أهلها للسلع المستوردة . فإذا اتضح أن هذه العوامل ، ليست عارضة طارئة ؛ ولكنها أصلية مزمنة ، فإن سعر الصرف سوف يهوى إلى الحضيض بقدر ما يهوى الجانب المدين من ميزان المدفوعات ، عن الجانب الدائن لهذا الميزان . ومرة أخرى نذكر ، أن هذا الانخفاض في أسعار الصرف يتحقق ، لو تركت هذه الأسعار حرة ، فلم تقيد حركاتها رقابة على الصرف ، تشوه الواقع ، وتخفي مكامن الداء ، وتعمل على تصوير الموقف الإقتصادي تصويراً ، هو أبعد ما يكون عن الحقيقة .

وعلى نقيض ذلك ، لو اتجهت القوة الشرائية للنقود ، إلى الارتفاع في الداخل ، بسبب اتباع السلطات النقدية ، لسياسة نقدية سديدة ؛ وإذا توافرت الثقة في العملة ، بعد أن كانت هذه الثقة مفقودة ؛ وإذا أقبل رأس المال الأجنبي ، يلج مجالات الاستثمار المختلفة ، آمنًا مطمئناً ، بعد أن كان يعزف عنها ، تهيئاً وخوفاً ؛ وفوق ذلك ، إذا اتضح أن ميزان المدفوعات ، يستمتع برصيد موافق نتيجة مقدرة فائقة للبلد على التصدير ، نشأت عن تطور جهاز الإنتاج تطوراً ملائماً ، وعن مقدرته على خلق فيض من السلع والخدمات ، يفيض عن

حاجات السوق الداخلية ، ويربو على مطالبتها ، ويجد له طلباً قوياً متصلاً ومستمرّاً في الأسواق الخارجية ؛ إذا توافرت كل هذه العوامل أو بعضها ، فإن قيمة العملة بالنسبة للعملات الأجنبية ، لا بد وأن تحلق إلى مستويات بالغة الارتفاع . ومعنى هذا أن أسعار الصرف للعملات الأجنبية ، لا بد وأن تنخفض انخفاضاً كبيراً ، مما يدل على سلامة العملة القومية ، وقوة مركزها . وهذا الانخفاض لأسعار الصرف ، لن يكون له حد يقف عنده .

ومن هذا نلاحظ أن سعر الصرف بالعملة الأجنبية ، أو القوة الشرائية للعملة القومية في الخارج ، يتوقف : أولاً - على العلاقة بين مستوى أسعار السلع العالمية بالعملة القومية ، ومستوى أسعار السلع العالمية بالعملات الأجنبية . وثانياً - على حالة ميزان المدفوعات ومركزه .

إذا ثبت لنا هذا ، كان من الميسور أن نفسر الظروف ، التي تغدو فيها عملة معينة ، عملة « صعبة » أو عملة « سهلة » . فالعملة الصعبة ، هي العملة النادرة ، وهي عملة نادرة لأنها عملة قوية ؛ تسندها أحوال اقتصادية مزدهرة ، وطاقة إنتاجية كبيرة زاخرة ، وبناء اقتصادي ، سليم الأوضاع ، متين الأركان . وهذه هي حالة الولايات المتحدة اليوم . فقوة الدولار ، مبعثها وفرة الإنتاج ، وكفاية العوامل الإنتاجية التي تستند إليها هذه الوفرة .

أما العملة السهلة ، فهي العملة الوفيرة . وهي عملة وفيرة ، لأنها عملة ضعيفة ؛ يربو الموجود منها على المطاوب منها . فالكميات الموجودة من العملات السهلة ، لا تتناسب بتاتاً مع الندرة النسبية للسلع التي تنتجها بلادها . وهذه الندرة للسلع المنتجة ، مرجعها إلى ضعف الطاقة الإنتاجية في هذه البلاد ؛ وعدم كفايتها للوفاء بحاجات أهلها ؛ وضعف القوة الإنتاجية لعوامل الإنتاج الموجودة بها .

فالعملة الصعبة إذن ، هي عملة سعر صرفها بالعملات الأجنبية ، سعر منخفض ؛ لأن قوتها الشرائية الخارجية ، أعلى من القوة الشرائية الخارجية للعملات السهلة الأخرى . بينما نجد أن سعر الصرف للعملة السهلة بالعملات الأجنبية الصعبة ، سعر صرف مرتفع . وارتفاع هذا السعر ، منشؤه ضعف قوتها الشرائية الخارجية ، إذا قورنت بالقوة الشرائية الخارجية للعملات الصعبة .

٦ — النقود المساعدة Subsidiary Money

وأخيراً هناك نوع من النقود ، تصدره الدولة عادة ، ممثلة في وزارة المالية ، ويقصد من إصداره ، إيجاد نوع من النقود ، ذات قيم صغيرة ، بالنسبة لوحدة التحاسب ؛ وذلك لتسهيل المبادلات ذات القيم الصغيرة . وقد تكون هذه العملة معدنية ، فتسك من الفضة أو البرونز أو النيكل ، وفي هذه الحالة تكون قيمتها المعدنية ، أقل من قيمتها القانونية الرسمية . ولهذا السبب تحتكر الحكومة صنعها وإصدارها ، وتعمل على الضرب على أيدي المزيفين ، الذين يجدون في تقليد صنعها ، مجالا طيبا لأرباح غير مشروعة . وقد تكون هذه العملة ورقية ، في الأوقات التي يعز فيها الحصول على معادن ، لصنع هذه النقود منها ، كأوقات الحروب . ويقيد القانون المبالغ التي يمكن أن تستخدم العملة المساعدة في الوفاء بها ؛ وعادة تكون هذه المبالغ صغيرة القدر . وقد نص القانون في مصر ، على قصر المبالغ المدفوعة بالمسكوكات الفضية ، بما لا يزيد على جنيهين مصريين ، وعلى قصر المبالغ المدفوعة بالمسكوكات النيكالية والبرنزية ، بما لا يزيد عن عشرة قروش .